

على التليفون



■ ما تعليق سيادتكم على اجتماع اتحاد الصناعات المصرية حول مناقشة قانون الاغراق؟

■ قام اتحاد الصناعات بدوره فى مراجعة نصوص اللائحة التنفيذية لقانون

الاجراق وابدى مطلوبات جيدة وآراء بناءة، واقترح اجراء بعض التعديلات فى النصوص والصياغة لها اثرها فى منع اللبس وتحديد المعانى مع احترام النصوص العلمية المتعارف عليها ولقد شاركت فى هذا الاجتماع ممثلاً لغرفة الصناعات الهندسية.

■ وهل كان لغرفة الصناعات الهندسية رأياً فى هذه التعديلات؟

■ اهتمت غرفة الصناعات الهندسية فى مجال التعديلات المقترحة باضافة فقرة للبندين (21، 22) من اللائحة التنفيذية يسمح ببدء اجراءات التحقيق وقبول شكوى الاغراق أو الدعم حال تقديمها من اتحاد الصناعات المصرية أو من احدى الغرف الصناعية التابعة له وذلك دون استيفاء للشرط المنصوص عليه فى هذين البندين والذي يلزم بأن يكون مجموع الصناع المتقدمين بالشكوى يمثلون نسبة 50٪ من حجم الطرف الآخر المسبب لحالة الاغراق أو الدعم ووجهة النظر الواضحة من هذه الاضافة هو ان اتحاد الصناعات وغرفة هو الممثل الفعلى للصناعات المصرية بالكامل على اختلاف تخصصاتها.

■ ألا يمكن لهذه الاضافة ان تلقى معارضة من الجانب الآخر المحدث للاغراق باعتبار انه يحقق النسبة المنصوص عليها؟

■ الهدف العملى والتنفيذى من وراء هذه الاضافة هو السماح بالبداية فى بحث الشكوى والتحقيق فيها دون تعطيلها انتظاراً لتجميع الاصوات ويمكن لاتحاد الصناعات خلال نظر الشكوى والتحقيق فيها استيفاء الجزئية المستندية الخاصة بتحقيق نسبة اصحاب الشأن.

د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا